حراس الماضي العربي: المؤرخون وكتابة التاريخ في مصر القرن العشرين

حرره: يواف دي كابوا

مراجعة: كونراد هيرشلر

لدراسة التأريخ على أنه موشور يلقي ضوءًا على تطورات المجتمع التي شهدت طفرة ملحوظة خلال العقود الماضية- ظهرت أعمال رائعة. في الشرق الأوسط نالت كتابة تاريخ مصر الحديثة على وجه الخصوص اهتمام كتّاب، مثل ج. كرابس .J Crabbs، وواي. شويري Y. Choueiri، وأي جيرشوني I. Gershoni. ومن ثَمَّ، فإن هذا العمل قيد الاستعراض يثير التساؤل: لماذا نحتاج بعد لدراسة أخرى حول هذا الموضوع؟ ومع أن المؤلف في بعض الأحيان وبشكل متكرر يناقش موادّ معروفة، إلا أنه نجح في إنتاج عمل فريد من نوعه ومبتكر في هذا المجال من خلال وضع هذه المواد في إطار متطور عن طريق دمج الدراسات النظرية المرتبطة بموضوعه في تحليله.

يتناول الفصل الأول "تأريخ مصر العثمانية، 1890- 1906"، الفترة التكوينية للتأريخ المصري الحديث، كما يحدد الحجة الرئيسة للكتاب. يقترح المؤلف التأريخ "كإطار تفسيري واحد للاتجاهات المتباينة التي بدأت في الظهور خلال هذه الفترة. التأريخ -أو كما وصفه مرارًا وتكرارًا- طريقة "التفكير مع التاريخ،" ثورة الفكر التاريخي، وتغيير النظرة إلى الزمان والمكان، والموضوعية في كل مجتمع. في هذه الفترة، انتهت الأشكال التقليدية لكتابة التاريخ (مثل السجلات)، وأصبحت الأمة

مفهومًا مركزيًّ. وبالتشابك مع صعود الأمة موضوعًا للبحث التاريخي، تم تطوير "النموذج المؤسس" الذي جعل من عهد محمد علي نقطة انطلاق لمصر الحديثة.

لقد تم تتبع هذا التحول في التفكير التاريخي بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني (الذي يحمل عنوان "التاريخ المتحدث، 1906-1920"). وبتأريخ النخب المصرية العثمانية، وضع الكُتاب رابطًا قويًّا بين مفاهيم الأمة، والتاريخ، والحداثة. وبالاعتماد على اللغة السياسية الجديدة، وبالعمل داخل حقل دلالي جديد، فضلت الأعمال التاريخية المؤثرة الجمهورية، وقوضت النظام الملكي ووضعت قواعد جديدة لسياسة التمثيل التاريخية.

أما الفصل الثالث، حول أرشيف عابدين في القاهرة، فيركز على الفضاء بالنسبة للتأريخ الملكي في العشرينيات والثلاثينيات. وهو أحد أروع أقسام الكتاب، حيث يوضح بالتفصيل كيف كان الأرشيف بمثابة استعارة لمصر الحديثة. في الوقت نفسه، كان بمثابة ورشة عمل للمشروع الملكي الضخم لإنتاج تاريخ عن ظهور مصر الحديثة. يجادل المؤلف بشكل مقنع أن تنظيم المجموعات، وعمليات العمل اليومية، والافتراضات صبت كلها في إنتاج المعرفة التاريخية التي كانت أولوياتها التأثيرات الأوروبية والبلاط الملكي. وفي الوقت نفسه،

يعكس استبعاد مصادر محددة (مثل سجلات الأوقاف) وجهة نظر تاريخية، حيث لم تلعب المجموعات الثانوية أي دور.

تناقش الفصول التالية الفترة من الثلاثينيات حتى نهاية الحكم الملكي في عام 1952، ويتناول المؤلف التنافس المحموم بين التفسيرات الملكية والقومية للتاريخ التي ركزت على شخصيات، مثل شفيق غربال وعبد الرحمن الرافعي. على الرغم من الصراعات الشرسة –التي تخللتها تدخلات الدولة من حيث الرقابة وتقييد الوصول إلى المصادر– إلا أن المدرستين اتفقتا على "النموذج المؤسس". في هذه الفترة كان غربال قادرًا على السيطرة على ظهور التأريخ المهني في أقسام الجامعة والمكتبات والمؤتمرات والمجلات المتخصصة ...إلخ.

من الأربعينيات فصاعدًا أصبح التأريخ –أيضًا بسبب المشهد السياسي المتطرف– مسيّسًا على نحو متزايد. وظهر التعبير عن هذا التسييس في صعود التأريخ الماركسي والاتجاه المتزايد من النصوص التاريخية التي تعمل بمثابة "رموز وطنية". يتناول الفصلان 7 و8 الكتابة التاريخية في ظل نظام عبد الناصر. بعد ثورة 1952 تحول التاريخ إلى الاحتفال وتبرير الحاضر السياسي. داخل الحقل التاريخي الذي قلص الماضي المصري إلى مجرد سلسلة من الأحداث الرئيسة (1798، 1882، 1919، 1952) والذي لم يكن قادرًا على صياغة ماضي عروبي، أصبح التأريخ الماركسي النهج الأكثر ابتكارًا. كان هذا التأريخ إلى حد ما قادرًا على ملء الفراغ الذي تركه تأريخ الشبكات الليبرالية، وفي الوقت نفسه بقي بعيدًا عن التأريخ الناصري. عندما مر التأريخ الناصري بأزمة في الستينيات، كان النهج الماركسي الموجه قادرًا على العمل. في الفصل الأخير "التعددية الاستبدادية، 1970–2000" يجادل المؤلف أن الجماعات الجديدة والمهمشة سابقًا كان بإمكانها إدراج أنفسها في التأريخ المصري. ومع ذلك، أدت ممارسات النظام إلى جعل مجال التأريخ أكثر فقرًا منهجيًا وثقافيًا.

لقد كتب هذا الكتاب بشكل جيد، وفي معظم أجزائه جرى النقاش بشكل مقنع. في بعض النقاط يميل المؤلف إلى تعليق أهمية كبيرة على مجال دراسته. بالتأكيد تمنى العديد من المؤرخين أن تكون كتابة التاريخ، على سبيل المثال، وسيلة يتم من خلالها صناعة الحداثة، لكن المؤلف لا يقدم دليلًا مقنعًا على مثل هذه الحجج. ومن المثير للغضب بعض الشيء، التركيز على الأعمال التاريخية التي تدرس الفترة الحديثة. فقد تم تخصيص جزء كبير، ويمكن القول إن أهم جزء من التاريخ المصري ركز على فترات ما قبل الحداثة (المؤلف نفسه يستشهد بعدد هائل من دراسات الماجستير والدكتوراه حول موضوعات ما قبل العصر الحديث في النصف الأول من القرن العشرين). ويتساءل القارئ: لماذا لا يتحول المؤلف إلى هذه الأعمال التي حتى الآن لم يتم دراستها بالتفصيل؟

وبما أن المؤرخين الذين تمت دراستهم، وكتبوا عن القرن العشرين، لا يزال العديد منهم على قيد الحياة، أو على الأقل أفراد أسرهم وطلابهم، فكان من الممكن إجراء مقابلات معهم. لكن عند أخذ خلفية الكاتب بعين الاعتبار، يتضح أنه من الصعب عليه الوصول إلى ذلك. وثمة نقطة ضعف أخرى في الكتاب هي أنه في بعض المواضع، هناك نقص في التفاصيل التي كان من الممكن إعطاء المزيد حولها من خلال العمل الميداني. اعتراضي الأخير هو أن المؤلف يظهر بكثير من التفاصيل المراحل التخطيطية للعديد من المؤرخين الذين انخرطوا في رؤية التاريخ من أعلى لأسفل. في نفس الوقت، المراحل الزمنية التي ينتهجها دي كابوا Di-Capua تتبع الأحداث السياسية الرئيسة في التاريخ المصري الحديث. وهذا يترك مساحة ضيقة للتأريخ وغيره من مجالات النشاط الفكري كمساحة مستقلة للنشاط

البشري. بدلًا من ذلك، تشير المراحل الزمنية إلى تطور المؤرخين وكتابة التاريخ بالاعتماد على التطورات السياسية.

لقد أنتج د. كابوا Di-Capua عملًا رائعًا ومفيدًا للغاية عن التأريخ المصري الحديث. كما وضع مجموعة مثيرة للاهتمام من الحجج التي من شأنها أن تعود بالفائدة على طلاب دراسات الشرق الأوسط الحديث وطلاب التاريخ الفكري على وجه الخصوص. على كل حال، يستحق المؤلف الكثير من الثناء لقراءته الواسعة للمصادر الثانوية، وخاصة باللغة العربية، والتي أحسن استثمارها بشكل جيد للغاية.